The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 2, 2026
Page No: 364-371
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 **0.69 :2025 (AIF) معامل التأثير العربي** **ISI 2024: 0.696**

Social Implications of Child Marriage on the Libyan Family

Iman Ali Al-Zardoumi*
Department of Sociology, Faculty of Arts, University of Benghazi, Libya

الانعكاسات الاجتماعية لزواج القاصرات على الأسرة الليبية

إيمان علي الزردومي*
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا

*Corresponding author:emanalzardomi@gmail.com

Received: March 26, 2026	Accepted: May 08, 2026	Published: May 24, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
Child marriage in Libya represents one of the most complex social and legal issues threatening family stability and social cohesion. This study investigates the underlying causes of the phenomenon and its multiple impacts on the Libyan family, using a descriptive–analytical methodology based on a review of previous literature within the framework of structural functionalism, which interprets society as an interconnected system. Findings reveal that social factors, such as tribal customs, traditions, and fear of spinsterhood, alongside economic factors like poverty and educational issues such as school dropout, constitute major drivers of child marriage, particularly in rural areas. Statistics indicate hundreds of cases registered in Tripoli courts between 2011 and 2017, reflecting the phenomenon's prevalence. These marriages result in numerous negative consequences, including family disintegration, emotional and psychological immaturity of spouses, anxiety, depression, and health risks linked to early pregnancy. The study concludes that the phenomenon persists due to weak legislation and poor enforcement, and recommends compulsory education, stronger legal implementation, and family-focused awareness programs.

Keywords: Child marriage, Libyan family, structural functionalism, social determinants, policy recommendations, gender rights.

الملخص:
يمثل زواج القاصرات في ليبيا إحدى القضايا الاجتماعية والقانونية المعقدة التي تهدد استقرار الأسرة وتماسك المجتمع. يهدف هذا البحث إلى دراسة الأسباب الكامنة وراء الظاهرة وآثارها المتعددة على الأسرة الليبية، معتمدًا المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات السابقة، في إطار النظرية البنائية الوظيفية التي تفسر المجتمع كنظام مترابط. أظهرت النتائج أن العوامل الاجتماعية، مثل العادات والتقاليد القبلية والخوف من العنوسة، والعوامل الاقتصادية كالفقر، والتعليمية مثل التسرب المدرسي، تشكل دوافع رئيسية لزواج القاصرات، خاصة في البيئات الريفية. كما بينت الإحصائيات تسجيل مئات الحالات في محاكم طرابلس خلال الفترة 2011–2017، وهو ما يعكس تفشي الظاهرة. وتترتب عن هذه الزيجات آثار سلبية عديدة، تشمل التفكك الأسري، وضعف النضج العاطفي والنفسي للزوجين، وانتشار القلق والاكتئاب، إضافة إلى المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل المبكر. تؤكد الدراسة أن استمرار الظاهرة يرتبط بضعف التشريعات وعدم تطبيقها، وتوصي بفرض التعليم الإلزامي، وتفعيل القوانين، وتنفيذ برامج توعوية للأسر.

الكلمات المفتاحية: زواج القاصرات، الأسرة، ليبيا، التشريعات، الآثار الاجتماعية.

المقدمة:

الأسرة هي الركيزة الأولى لبناء الإنسان والمجتمع، وفي كنفها يتعلم الفرد معاني العطاء والأمان والرحمة ويكتسب قيمه الأساسية منذ نعومة أظافره. ويُعتبر الزواج حلقة الوصل بين جيل وآخر، فهو ليس إجراءً قانونيًا فقط، بل تجربة إنسانية تحمل في جوهرها مشاعر المودة والمشاركة والمسؤولية، وتُرسِّخ روابط الانتماء وتضع الأسس لتنشئة أجيال قادرة على الحياة والبناء.

مع التحولات العميقة التي مرّ بها المجتمع الليبي في العقود الأخيرة، ظهرت تحديات جديدة أمام الأسرة، كان أبرزها تفشي ظاهرة زواج القاصرات. هذه الظاهرة التي باتت حاضرة في الريف والمدينة على السواء، لا ترتبط فقط بتقاليد متجذرة أو ظروف اقتصادية ضاغطة، بل تعكس في جوهرها خللاً في الوعي المجتمعي وتراجع في تقدير حق الفتاة في النمو والنضج والاختيار الإنساني الحر. فهي تمثل نقطة تصادم بين إرث اجتماعي قديم وحاجات العصر الحديثة، حيث كثيرًا ما تجد الفتاة الصغيرة نفسها بين مطرقة الأعراف وسندان الضغوط الاقتصادية والتعليمية، فتُقدَّم طفولتها قربانًا لعادات أو حلول سريعة لمشكلات الأسر. وقد تصاعدت الظاهرة بشكل ملحوظ بعد عام 2011، مع تفكك مؤسسات الدولة وضعف الرقابة الاجتماعية، ما حوّلها من ممارسة هامشية إلى واقع اجتماعي متجذر في كثير من المناطق

زواج القاصرات له تداعيات إنسانية واجتماعية عميقة، إذ تحرم الفتاة من حقها في التعليم وفي بناء ذاتها وفي اختيار مستقبلها، وتعرضها لمشكلات صحية ونفسية جسيمة، وتُلقي بها إلى مواجهة مسؤوليات أسرية ثقيلة تتجاوز عمرها وتجربتها. كما يؤثر هذا الزواج المبكر على الأسرة كلها، مسببًا ضعف التجانس وانعدام التفاهم، ويفضي في كثير من الحالات إلى التفكك أو الطلاق أو نشوء مشكلات تربوية عند الأبناء.

تكمن أهمية دراسة هذه الظاهرة في سعيها لتحليل كل الدوافع والأسباب التي أدت إلى انتشارها، ورصد آثارها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، وإبراز الجوانب الإنسانية التي غالبًا ما تذوب وسط الأرقام والتقاليد. هذا البحث يحاول أن يضع بين يدي القارئ رؤى علمية وإنسانية حول زواج القاصرات، ويتناولها بمنهجية تجمع بين التحليل الأكاديمي والاندماج مع الواقع الليبي، من أجل اقتراح حلول عملية تساعد في بناء مجتمع أكثر عدالة ورحمة للفتيات، وخلق وعي متجدد يحترم حقوق الطفولة ويعزز مكانة الأسرة السليمة.

إن التصدي لهذه الظاهرة يتطلب تكاملًا بين الدولة والمؤسسات والمجتمع والأسرة، ويحتاج إلى جهود توعوية وتشريعات صارمة تضمن حماية الفتيات وتوسيع فرصهن في التعليم والحياة الكريمة. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث الذي يسعى للمساهمة في نهضة الوعي المجتمعي ومدّ صانعي القرار بمقترحات تسهم للحد من زواج القاصرات وصون مستقبل الأسر الليبية.

مشكلة البحث:

رغم التزام الدولة الليبية بمبادئ اتفاقية حقوق الطفل ووجود أحكام قانونية تنظّم سن الزواج، لا تزال ظاهرة زواج القاصرات في تصاعد مستمر، خصوصًا في البيئات الريفية والبادية. ويُلاحظ تناقض صارخ بين الخطاب الرسمي الداعي لحماية الطفولة، وبين الواقع الميداني الذي يشهد تفشي زيجات مبكرة بموافقة اجتماعية واسعة، بل وتشريعية في بعض الحالات، والأكثر إثارة للقلق أن هذه الظاهرة لم تُدرس بشكل كافٍ في السياق الليبي من منظور اجتماعي يربط بين العوامل الثقافية والاقتصادية ووظائف الأسرة.

لذا، تتمثّل مشكلة هذا البحث في:

- "عدم وضوح العلاقة بين انتشار زواج القاصرات من جهة، وتفكك الأسرة الليبية وضعف أدائها لوظائفها الاجتماعية والتربوية من جهة أخرى، في ظل غياب سياسات فعّالة مبنية على فهم عميق لأسباب الجذور المجتمعية للظاهرة".

أهمية البحث:

1. **الأهمية العلمية**: تقديم قدر من المعلومات والأحداث المتعلقة بزواج القاصرات، وبالتالي تفيد الباحثين والمهتمين بقضية الزواج، فتكون مرجع يستفيد منه الباحثون مستقبلا.

- إن دراسة موضوع زواج القاصرات في غاية الأهمية من الناحية المجتمعية حيث التصدي لهذه الظاهرة والحد من انتشارها، وبالتالي التقليل من الآثار السلبية التي تنتج عنها حيث تعتبر هذه الظاهرة من المستجدات التي ظهرت في الآونة الأخيرة وبتزايد مستمر، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية، والاجتماعية التي مرت بها البلاد في السنين الماضية، وقد لاحظنا زيادة ملحوظة جدا في عدد حالات الزواج بالقاصرات؛ وذلك لعدم الوعي الفكري لدى بعض العوائل مما أدى إلى تفاقم هذه المشكلة.

2. **الأهمية العملية**: فإن النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة، يمكن أن تسهم في إمداد جهات الاختصاص المنوطة برسم سياسات التخطيط الاجتماعي والسياسي بالمعلومات العلمية الواقعية للتخفيف من زواج القاصرات.

أهداف البحث:

1. التعرف على حجم وانتشار ظاهرة زواج القاصرات في المجتمع الليبي خلال السنوات الأخيرة.
2. تحليل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي تدفع الأسر إلى تزويج بناتها في سن مبكرة.
3. دراسة الآثار النفسية والصحية والاجتماعية لهذا الزواج على الفتاة والأسرة والمجتمع.
4. تقييم مدى فعالية التشريعات والحملات التوعوية في الحد من انتشار الظاهرة في ليبيا.
5. اقتراح توصيات عملية للمساهمة في تقليص زواج القاصرات وتعزيز حماية الفتيات وحقوقهن.

تساؤلات البحث:

1. ما مدى انتشار زواج القاصرات في ليبيا، وما العوامل التي تساهم في نمو الظاهرة؟
2. ما دوافع الأسر نحو تزويج بناتها في أعمار مبكرة؟ وكيف تتفاوت بين المدن والريف؟
3. كيف ينعكس الزواج المبكر على الصحة النفسية والجسدية للفتيات؟
4. ما أثر زواج القاصرات على استقرار الأسرة الليبية؟
5. ما دور الدولة والمجتمع المدني والتشريعات في التصدي للظاهرة؟
6. ما السبل الفعّالة (قانونيًّا، تربويًّا، وتوعويًّا) للحد من زواج القاصرات وضمان حقوق الفتيات في السياق الليبي؟

النظرية المستخدمة في الدراسة:

النظرية البنائية الوظيفية:

تُعد النظرية البنائية الوظيفية إحدى النظريات الأساسية في علم الاجتماع المعاصر، وقد استمدت جذورها الفكرية من الاتجاه الوظيفي في علم النفس وخاصة النظرية الجشطلتية، ومن الوظيفية الأنثروبولوجية كما تبدو في أعمال بعض الأنثروبولوجيين مثل مالينوفسكي. كما استمدت هذه النظرية أصولها الفكرية من كتابات أوجست كونت وهربرت سبنسر وأميل دوركايم، أما الإسهام الأكبر في تأسس هذه النظرية- كاتجاه نظري ومنهجي في علم الاجتماع - فهو الذي قدمه تالكوت بارسونزوربرت ميرتون. (ابراهيم، عبد الحميد :1999، ص:67)

تذهب هذه النظرية إلى أن المجتمع – كبناء كلي – يتكون من مجموعة من الأنساق المترابطة وأن كل جزء له وظيفة أو دور يؤديه للمحافظة على استمرارية المجتمع، وجميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع، وإن كان المجتمع باعتباره نسقاً يسوده اعتماد متبادل بين أجزائه، فإن أي تغير في أحد أجزاء هذا النسق من المحتمل أن يؤدي إلى تغيرات في الأجزاء الأخرى. (الجوهري وآخرون:1998، ص:41)

وتأسيسًا على ما سبق نكره يمكن القول إن هناك خلل في أحد أجزاء المجتمع وهو النظام الأسري، في عدم قدرته على تنظيم وإدارة أمور الاسرة، من حيث يتم تزويج الأبناء في سن مبكرة وقل نضجهم وهذا ما يترتب عليه خلل في وظائف الأسرة، الأمر الذي يترتب عليه العديد من الانعكاسات الاجتماعية سواء على الزوجين أنفسهم أو على الأسرة الليبية بشكل عام.

طريقة البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لما ينطوي عليه من مرونة في دراسة الظواهر الاجتماعية التي لا يمكن التحكم في متغيراتها، مثل زواج القاصرات. ويهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة بدقة، وتحليل أبعادها المتعددة، وفهم كيف تتفاعل داخل سياقها الاجتماعي الليبي دون افتعال أو تبسيط مفرط. وقد بُني اختياره على قدرته على ربط الأطر النظرية بالواقع الميداني، بما يخدم أهداف الدراسة في فهم الجذور العميقة للظاهرة وانعكاساتها على الأسرة الليبية.

وقد جمع الباحث المعلومات من خلال الأسلوب المكتبي (التوثيقي)، عبر مراجعة وتحليل مجموعة من المصادر الموثوقة، شملت دراسات سابقة (عربية ودولية)، وتقارير صادرة عن منظمات محلية ودولية، والتشريعات الليبية ذات الصلة، إضافة إلى مقالات أكاديمية وتقارير إعلامية تناولت زواج القاصرات في ليبيا خلال الفترة من 2011م إلى 2025م. وتم الانتباه عند اختيار هذه المصادر إلى معايير الموثوقية، والحداثة، والملاءمة السياقية، مع أولوية واضحة لما يتناول الحالة الليبية تحديدًا، نظرًا لخصوصيتها الاجتماعية والسياسية.

بعد جمع البيانات، جرى تنظيمها وفق المحاور الأساسية للبحث: الأسباب، الانعكاسات، والحلول المقترحة. ثم خضعت لتحليل محتوى نوعي هدفه استخلاص الأنماط المشتركة، ورصد التباينات الجوهرية بين المصادر، وفهم كيف تُفسَّر الظاهرة من زوايا مختلفة. ولتعزيز مصداقية النتائج خاصة في غياب إحصاءات رسمية موحدة بسبب تشتت المؤسسات وضعف التوثيق الرقمي في ليبيا، تم التحقق من المعلومات عبر المقارنة بين مصادر متعددة لنفس الحدث أو المعطى، وهو ما يُعرف بـ "مثلثية المصادر"، لضمان أقصى درجات الدقة الممكنة في ظل الظروف المتاحة.

الدراسات السابقة:

على الرغم من ندرة الدراسات الليبية المُخصّصة لظاهرة زواج القاصرات، فإن مجموعة من البحوث العربية قدّمت رؤى مهمة يمكن الاستفادة منها في فهم الجذور الاجتماعية والاقتصادية للظاهرة، خاصة في البيئات الريفية المشابهة للسياق الليبي.

- **دراسة مصطفى حمدي أحمد وآخرون (2019)** حول "ظاهرة الزواج المبكر في ريف أسيوط" من الدراسات العربية التي تُلقي ضوءًا مهمًّا على العوامل الثقافية والاقتصادية الدافعة لزواج الفتيات في البيئات الريفية، وهو ما ينطبق إلى حدٍّ كبير على الواقع الليبي، خصوصًا في مناطق البادية والريف التي تتشابه في تركيبتها الاجتماعية مع الريف المصري. وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، واعتمدت على استبيانات ميدانية لجمع البيانات من عيّنة من الفتيات المتزوجات مبكرًا. **ومن أبرز ما خلُصت إليه الدراسة** أن مفهوم "ستر البنت" لا يزال يُشكّل دافعًا رئيسيًّا لتزويج الفتيات في سن مبكرة، حتى لو كان ذلك على حساب نضجهن النفسي أو التعليمي. كما أشارت إلى أن العادات والتقاليد الراسخة، إلى جانب تدني المستوى المعيشي، تُسهم بشكل مباشر في تطبيع هذه الممارسة واعتبارها "حلًّا اجتماعيًّا" لحماية الفتاة من "العار" أو "الانحراف". **هذا الاستنتاج يكتسب أهمية خاصة في السياق الليبي**، حيث لا يزال الخطاب الاجتماعي في كثير من المناطق يربط "الشرف" بزواج الفتاة مبكرًا، ويُهمش حقها في النمو الكامل

كإنسانة. ومن منظور النظرية البنائية الوظيفية، فإن هذا النوع من التبريرات يعكس اختلالًا في وظيفة الأسرة كمؤسسة حامية، إذ تتحول من كونها فضاءً للرعاية والتنشئة إلى أداة لتطبيق معايير اجتماعية جامدة قد تُلحق الضرر بالفرد والمجتمع معًا. وبالتالي، تُسهم هذه الدراسة في توضيح كيف أن العوامل الثقافية وليس الفقر وحده تلعب دورًا محوريًّا في استمرار ظاهرة زواج القاصرات، وهو ما يعزز أحد محاور هذا البحث حول تفاعل العوامل الاجتماعية مع التفكك الأسري في ليبيا.

- **دراسة إلهام أحمد عبد العزيز (2023)** بعنوان "زواج القاصرات وأثره على الأمن الأسري والمجتمعي" من الدراسات التي توسّعت في فهم البُعد الشمولي للظاهرة، إذ لم تقتصر على الآثار الفردية، بل ربطت بين زواج القاصرات والأمن المجتمعي ككل. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي لتحليل تحوّل مفهوم الزواج عبر الزمن، وتأثير التغيّرات الاجتماعية على ممارسات الأسر تجاه الفتيات. **ومن أبرز ما خلُصت إليه الدراسة** أن زواج القاصرات لا يُخلّ فقط باستقرار الأسرة، بل يُضعف النسيج المجتمعي بأكمله، إذ تترتب عليه آثار سلبية صحية، نفسية، اجتماعية، ثقافية، بل وحتى سياسية، تُعوق مسيرة المجتمع في بناء تنمية بشرية مستدامة. وتشير الباحثة إلى أن استمرار هذه الممارسة يُفقِد المجتمع جزءًا من طاقته البشرية، خاصةً عندما تُحرم الفتيات من التعليم والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة. **هذا التحليل يكتسب أهمية خاصة في الحالة الليبية**، حيث يمرّ المجتمع بمرحلة إعادة بناء مؤسساته بعد سنوات من التفكك السياسي والاجتماعي. ففي سياق كهذا، يصبح الأمن الأسري جزءًا لا يتجزأ من الأمن المجتمعي، وأي خلل في وظائف الأسرة مثل: تزويج القاصرات دون مراعاة نضجهن، يُسهم في توليد أجيال غير مُعدّة للاندماج الإيجابي في المجتمع. **ومن منظور النظرية البنائية الوظيفية**، فإن زواج القاصرات لا يُعتبر مجرد خيار فردي، بل اختلالًا في أحد مكوّنات النظام الاجتماعي، إذ تفقد الأسرة قدرتها على أداء وظيفتها في "التنشئة الاجتماعية" و"الاستقرار النفسي"، ما ينعكس سلبًا على باقي الأنساق (كالتعليم، الصحة، الاقتصاد). وبالتالي، تُسهم هذه الدراسة في توسيع إطار فهم الظاهرة في هذا البحث، من كونها مشكلة أسرية إلى كونها مؤشرًا على أزمة مجتمعية أعمق تتطلب تدخلًا منسّقًا على مستويات متعددة.
- **دراسة رؤوف حمدان رمضان (2020)** بعنوان "الزواج المبكر وآثاره في محافظة كربلاء" من الدراسات الميدانية التي تُركّز على البُعد التعليمي والاقتصادي كعوامل محورية في دفع الأسر لتزويج بناتها مبكرًا. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت بياناتها من خلال استبيانات موجّهة لعينة من الأسر في كربلاء، مما يمنحها مصداقية عالية في رصد العلاقة بين الواقع المعيشي وقرارات الزواج. **ومن أبرز ما خلُصت إليه الدراسة** أن الظروف الاقتصادية الصعبة وانخفاض مستوى التعليم خاصة لدى الفتيات يُشكّلان دافعين رئيسيين لزواج القاصرات. كما أشارت إلى أن الآثار المترتبة على هذه الزيجات لا تقتصر على الزوجين، بل تمتد إلى الأبناء، حيث يفتقر الآباء القُصّر إلى المهارات الأساسية لتربية أبنائهم أو إدارة شؤون أسرهم، ما يُولّد دورة مُتكررة من التهميش والهشاشة الاجتماعية. **هذا الاستنتاج يكتسب صدى خاصًّا في الحالة الليبية**، حيث يتفاقم تأثير الفقر مع ضعف البنية التعليمية في الريف، وغياب سياسات الحماية الاجتماعية. ففي ظل غياب المدارس الثانوية في كثير من المناطق، وصعوبة التنقّل بسبب العادات الاجتماعية، يصبح التعليم خيارًا مستبعدًا، والزواج المبكر "حلًّا عمليًّا" في نظر الأسر. ومن منظور النظرية البنائية الوظيفية، فإن هذا يعكس اختلالًا في وظيفة الأسرة كمؤسسة تربوية، إذ تُفوّض مسؤولية التنشئة إلى فرد لم يكتمل نضجه، ما يُضعف قدرة النظام الأسري على إنتاج أجيال قادرة على التكيّف مع متطلبات العصر. **ومن خلال مراجعة هذه الدراسات رغم اختلاف سياقاتها الجغرافية**، يتضح أن زواج القاصرات ليس ظاهرة عابرة، بل نتاج تفاعل معقّد بين العوامل الثقافية (مثل مفهوم "ستر البنت")، والاقتصادية (كالفقر وغياب فرص العمل)، والتعليمية (كالتسرب المدرسي وضعف البنية التحتية). كما أن آثارها لا تقتصر على الفرد، بل تمتد لتُخلّ بوظائف الأسرة وتُهدّد الأمن المجتمعي ككل.

وإذا كانت هذه الدراسات قد ركّزت على سياقات عربية مشابهة للواقع الليبي، فإن غياب دراسات محلية يُبرز الحاجة الملحة إلى بحثٍ مثل هذا البحث، الذي لا يكتفي بوصف الظاهرة، بل يحلّلها في ضوء الخصوصية الليبية: تفكك الدولة، هيمنة العُرف القبلي، وضعف التشريعات. وبذلك، لا تُستخدم الدراسات السابقة كخلفية زخرفية، بل كأرضية تحليلية تُثري فهم الباحث، وتدعم حجّته في أن زواج القاصرات في ليبيا هو مؤشر على أزمة نظام اجتماعي أوسع، وليس مجرد خيار فردي يمكن تجاوزه بالوعظ أو التوعية فقط.

زواج القاصرات:

مفهوم زواج القاصرات:

تعددت في مجتمعنا العربي مفاهيم زواج القاصرات ومصطلحاته، وفي هذا السياق بشكل عام **نستعرض أهم هذه التعريفات فيما يلي:**

- **زواج القاصرات: "**هو ما يطلق على الزواج الذي يكون أحد طرفيه ما دون سن الثامنة عشر حيث يعتبر من هم دون سن الثامنة عشر أطفال ولا يصح عقد زواجهم بحسب اتفاقيه حقوق الطفل لعام 1989". (محاسنه، العازمي، 2021، ص: 512)
- **ويُعرف القانون الليبي الزواج المّبكر بأنه: "** ميثاق شرعي تحل به العلاقة بين رجل وامرأة ليس أحدها". (احديد، 2021، ص:309)

- **أما مفهوم القاصرات: "** القاصر لغة: قصر القاف والصاد والراء أصلان صحيحان، أحدهما يدل على ألا يبلغ الشيء مداه ونهايته، وقصرته إ ذا حبسته، وهو مقصور، أي محبوس والقاصر من الورثة: من لم يبلغ سن الرشد والقاصرة يقال: امرأة قاصرة الطرف، خجلة حييه، والفتاة هي التي لم تبلغ سن الرشد**".** (مرجع سبق ذكره، ص:309 ص:310) "وهو مصطلح معاصر للفتيات اللواتي لم يبلغهن ومعناها العاجزات وتحديد القصور من عدمه مرجعه إلى الشرع والفقهاء اختلفوا في تحديد السن، ومعظم القوانين الدولية اعتمدت بلوغ ثمانية عشر عاماً" (سرور، 2026، ص: 37)
- **ويُعرف القاصر قانونيا: "**بأنه كل إنسان في مرحلة الطفولة، وما زال تحت وصاية والده، أو ولي أمره، ويعرف أيضًا بأنه كل فرد يعجز عن تولي مسؤولية نفسّة، ويكون مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا ِ بعائلته، وفي أغلب دول العالم يعد كل فرد تحت السن القانوني، والذي يقدر في عمر الثمانية عشر عاماً قاصراً قانونيا**".** (المجلس الأعلى للسكان، 2017، ص:8)

مفهوم الأسرة:

بالرغم من أن الأسرة نظام اجتماعي رئيسي ومؤسسة من أهم المؤسسات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي، ألا أن تعريفات الأسرة تعددت واختلفت بتعدد واختلاف العلماء واتجاهاتهم النظرية والفكرية وبتعدد المجتمعات واختلاف عاداتها وتقاليدها (الزين، الزهري :1996، ص:197ص:198)

- كما يعرفها **اوجبرن ونيمكوف "**بأنها عبارة عن منظمة دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجه مع أطفال أو بدونهم، أو تتكون من رجل وأمراه على انفراد، مع ضرورة وجود أطفال في هذه الحالة، وتربط هؤلاء علاقات قوية متماسكة تعتمد على أواصر الدم، والمصاهرة**".** (عبد الكريم: 2005، ص:160)

أهم عوامل وأسباب انتشار زواج القاصرات:

لا يمكن فهم انتشار زواج القاصرات في ليبيا كظاهرة معزولة أو ناتجة عن سبب واحد، بل كنتاج لتفاعل معقّد بين عوامل ثقافية، اقتصادية، وتعليمية، تُعيد تشكيل وظائف الأسرة وفق منطق البقاء لا التنشئة. ففي مجتمع يمرّ بمرحلة تفكّك مؤسسي وانهيار في شبكات الأمان الاجتماعي، تتحول الأسرة من كونها فضاءً للرعاية والتنشئة إلى وحدة تبحث عن حلول فورية لمشكلات وجودية، حتى لو كان الثمن هو طفولة الفتاة وحقوقها الإنسانية.

- **أولًا**، يظل مفهوم "ستر البنت" من أقوى الدوافع الثقافية التي تُبرّر زواج القاصرات، خصوصًا في المناطق الريفية والبادية. ففي هذه البيئات، لا يُنظر إلى الفتاة كفرد له كينونته وحقوقه، بل كـ"عِرض" يجب حمايته من خلال الزواج المبكر، حتى لو كان ذلك على حساب نضجها النفسي أو التعليمي. ومن منظور النظرية البنائية الوظيفية، فإن هذا التبرير يعكس اختلالًا جوهريًّا في وظيفة الأسرة الحامية، إذ تتحول من مؤسسة تُعزّز الأمان والكرامة إلى أداة لفرض معايير اجتماعية جامدة قد تُلحق الضرر بالفرد والمجتمع معًا. فالشرف هنا لا يُقاس بكرامة الفتاة أو سلامتها، بل بامتثالها لقواعد اجتماعية لم تعد تتوافق مع متطلبات العصر.
- **ثانيًا**، يلعب الفقر وتدني المستوى المعيشي دورًا محوريًّا، لا كعامل منفصل، بل كمُضخّم للعوامل الثقافية. ففي ظل غياب سياسات الحماية الاجتماعية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية بعد 2011، تصبح الفتاة في نظر كثير من الأسر "عبئًا اقتصاديًّا" يجب التخلص منه. ويُنظر إلى زواجها المبكر كوسيلة لتخفيف النفقات، أو حتى كـ "صفقة" تُحقّق مكاسب مادية مؤقتة (كالمهر). وهذا يعكس اختلالًا في الوظيفة الاقتصادية للأسرة، التي لم تعد قادرة على دعم أفرادها، فتلجأ إلى حلول تُضعف تماسكها على المدى الطويل، وتُعيد إنتاج دورة من الهشاشة والفقر عبر الأجيال.
- **ثالثًا**، يُسهم التسرب المدرسي بشكل مباشر في تطبيع زواج القاصرات. ففي كثير من القرى الليبية، لا توجد مدارس ثانوية، أو تكون بعيدة جدًّا، مما يصعّب على الفتيات إكمال تعليمهن. وتحت وطأة العادات التي ترى في تنقل الفتاة "مخاطرة أخلاقية"، يفضّل الآباء تزويجها بدلًا من تعليمها. وهكذا، لا يقتصر تأثير غياب البنية التحتية التعليمية على حرمان الفتاة من المعرفة، بل يُفقدها الأسرة وظيفتها التربوية، إذ تُفوّض مسؤولية التنشئة إلى زوج قد يكون أصغر منها نضجًا، ما يولّد أجيالًا غير مُعدّة للحياة الحديثة.
- **وأخيرًا**، يُضاعف الخوف من العنوسة والموروث الاجتماعي القبلي من حدة الظاهرة. ففي مجتمع يُقدّس الزواج كمؤشر على "النجاح الاجتماعي"، يُنظر إلى الفتاة غير المتزوجة بعد سن معينة كـ "مشكلة"، ما يدفع الأسر إلى تزويجها بأي ثمن، حتى لو كان الزوج غير كفء. وتدعم الأعراف القبلية هذا التوجّه، حيث يُنظر إلى زواج الفتاة الصغيرة كـ"حلّ عائلي" يُعزّز الروابط بين العائلات، دون اعتبار لإنسانيتها أو مستقبلها.

انعكاس زواج القاصرات على الأسرة الليبية:

من منظور النظرية البنائية الوظيفية، تعتمد استقرار الأسرة على أداء مجموعة من الوظائف الأساسية: التنشئة الاجتماعية، الاستقرار العاطفي، الرعاية الاقتصادية، والحماية النفسية. وعندما تتزوج فتاة قاصر، فإنها تكون غير قادرة على أداء أي من هذه الوظائف، ما يولّد خللاً يمتد إلى باقي أنساق المجتمع، ويُهدّد تماسك النسيج الاجتماعي ككل.

1. **الآثار الاجتماعية**: يؤدي غياب النضج العاطفي والاجتماعي لدى الزوجين إلى ضعف التجانس بينهما، وفشل الأبوين في تربية أبنائهما تربية سليمة. فكلا الطرفين "خاصة الفتاة" لم يكتملا نموّهما النفسي، ولا يمتلكان المهارات اللازمة لإدارة شؤون الأسرة أو حل النزاعات. ونتيجة لذلك، تصبح الأسرة بيئة غير مستقرة، تنتشر فيها مشاعر القلق والانفصال، ما يُولّد أجيالًا تعاني من انعدام الثقة، والعنف، وصعوبات في بناء علاقات صحية. وهذا لا يُنتج فقط تفكك الأسرة، بل يُضعف قدرة المجتمع على توليد مواطنين أكفاء.

2. **الآثار النفسية**: تُحمّل الفتاة مسؤوليات تفوق مرحلة نموها، فتظهر اضطرابات القلق والاكتئاب كرد فعل طبيعي للاستجابة لضغوط غير متكافئة. كما تعاني من اضطرابات الهوية، وعدم القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة في حياتها، خصوصًا فيما يتعلق بالأسرة والصحة الإنجابية. وهذه الاضطرابات لا تهدّد صحتها فحسب، بل تُضعف قدرتها على أداء دورها كأم وزوجة، ما يُعيد إنتاج الدورة ذاتها في الجيل التالي.
3. **الآثار الصحية:** يُشكّل الحمل المبكر تهديدًا وجوديًّا، ليس فقط بسبب مخاطر الوفاة أثناء الولادة، بل لأن جسم الفتاة لم يكتمل نموه بعد. وتشير المصادر إلى ارتفاع معدلات الإجهاض، وهشاشة العظام، وتشوهات الحوض، فضلاً عن المخاطر الجسيمة على الجنين (كنقص الوزن، التشوهات، والإعاقات). وهنا، لا يُعتبر الحمل المبكر "مشكلة فردية"، بل مؤشرًا على فشل النظام الصحي والاجتماعي في حماية الطفولة. (عثمان، 2022، ص:159 ص: 160)

والأهم من ذلك، أن هذه الآثار لا تبقى محصورة في الأسرة، بل تمتد لتصبح أزمة مجتمعية شاملة .فزواج القاصرات يُفقِد المجتمع جزءًا من طاقته البشرية، ويُعمّق الفقر، ويُضعف التنمية، ويُهدّد الأمن المجتمعي. وفي سياق ليبي يعاني من تفكك الدولة وضعف المؤسسات، يصبح هذا الخلل في وظائف الأسرة عاملًا مُسرّعًا لانهيار النسيج الاجتماعي، ما يستدعي تدخلًا منسّقًا على مستويات متعددة.

وفي ظل هذه الانعكاسات الخطيرة السابق ذكرها، لا يمكن الحصول على إحصائية رسمية شاملة لحالات زواج القاصرات أو الزواج المبكر في ليبيا، نظرا لصعوبة تجميع الأرقام والإحصائيات لكثرة عدد المحاكم ولعدم وجود توثيق رقمي لها. فمثلا مصلحة الإحصاء والتعداد أعلنت عن عدم توفر أي أرقام موثّقة لديها بسبب حالة الفوضى والانقسام السياسي في البلاد. فمن الملاحظ أن زواج القاصرات في تزايد مستمر خلال السنوات الماضية. ففي تقرير صحفي أعلنت عنه صحيفة العربي الجديد أنها تحصلت من مصدر قضائي في مجمّع محاكم طرابلس، بأنّ 186 زواجاً لقصّر سجّلها مجمّع المحاكم ما بين عام 2011 وعام 2017 في طرابلس لوحدها، من بينها 36 زواجاً بين طفلَين لا تتعدى سنّ الزوج فيها 16 عاماً والزوجة 14 عاماً. مؤكداً على انتشار هذه الظاهرة في مناطق البادية والأرياف وهي محمية بالعرف والقبيلة. (Libyan law and society، 2023).

ومن أهم التداعيات السلبية الناتجة عن زواج القاصرات:

1. التسرب من التعليم.
2. الزيادة السكانية.
3. زيادة مؤشرات نسبة الطلاق.
4. التأثيرات النفسية على الفتيات.
5. المخاطر الجسدية للفتاة (اليوم السابع، 2022، بدون صفحة).

الآثار السلبية لزواج القاصرات على صحة الأم والطفل

أ. من ناحية الأم يتمثل في:

1. ارتفاع نسبة الإجهاض في الولادات المبكرة.
2. هشاشة العظام في سن مبكر بسبب نقص الكالسيوم.
3. تقلب المزاج، قلق وحزن وصعوبة في التركيز والأكل والنوم.
4. ظهور التشوهات العظمية في منطقة الحوض والعمود الفقري.
5. زيادة حجم رأس الجنين عن حوض الأم.
6. فقدان الحنان ورعاية الأبوين وفرص العيش والاستمتاع بمرحلة الطفولة.
7. الضعف الذهني في تربية الأبناء.

ب. من ناحية الطفل يتمثل في:

1. نقص الوزن عند الولادة لعدم اكتمال مرحلة النمو.
2. تأثير النمو العقلي والجسدي.
3. ارتفاع نسبة الإصابة بالشلل الدماغي.
4. الإصابة بإعاقات مثل: السمعية والبصرية.
5. قصور في الجهاز التنفسي. (حركة تحرير السودان، 2022)

نتائج الدراسة:

في ضوء الأهداف والتساؤلات التي وضعها هذا البحث، وبناءً على تحليل المحتوى النوعي للمصادر الموثوقة في السياق الليبي، **توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:**

أولًا: حول انتشار ظاهرة زواج القاصرات في ليبيا:

أظهرت البيانات الجزئية المتاحة خاصة من محاكم طرابلس (2011–2017) أن الظاهرة في تزايد ملحوظ، مع تركّز واضح في المناطق الريفية والبادية. ويعود هذا الانتشار إلى تفاعل معقّد بين غياب التوثيق الرسمي، وضعف الرقابة القانونية، وحماية الظاهرة عبر الأعراف القبلية، ما يجعل من الصعب تقدير حجمها الحقيقي، لكن المؤشرات الميدانية تؤكد أنها ليست ظاهرة هامشية، بل جزء من واقع اجتماعي متجذر.

ثانيًا: حول الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية:

كشف التحليل أن أبرز العوامل الدافعة لزواج القاصرات هي:

- العادات الاجتماعية، خصوصًا مفهوم "ستر البنت" الذي يُقدّس الشرف على حساب حقوق الطفلة.
- الفقر وتدني المستوى المعيشي، الذي يحوّل الفتاة إلى "عبء" يجب التخلص منه.
- التسرب المدرسي، الناتج عن غياب البنية التحتية التعليمية في الريف، ورفض الأسر إرسال الفتيات إلى مدارس بعيدة.

وقد تبيّن أن هذه العوامل لا تعمل بمعزل، بل تتفاعل في سياق ليبي خاص يتميز بتفكك الدولة وضعف المؤسسات، ما يُضعف أي جهود فردية للتصدي للظاهرة.

ثالثًا: حول الآثار النفسية والصحية والاجتماعية:

أكدت المصادر أن زواج القاصرات يولّد دورة مُتكررة من الهشاشة:

- **نفسيًّا:** ارتفاع معدلات القلق، الاكتئاب، واضطرابات الهوية بسبب تحمّل مسؤوليات تفوق مرحلة النمو.
- **صحيًّا:** مخاطر جسيمة على الأم (كالوفاة أثناء الولادة) والطفل (كنقص الوزن، التشوهات).
- **اجتماعيًّا:** تفكك الأسرة، ضعف التجانس بين الزوجين، وفشل الأبوين في تربية أبنائهما، ما يُنتِج أجيالًا غير مُعدّة للاندماج المجتمعي.

رابعًا: حول فعالية التشريعات والحملات التوعوية:

أظهرت الدراسة فجوة صارخة بين الخطاب التشريعي (الذي يجرّم زواج من هم دون 18 سنة) والواقع الميداني، حيث تُبرَّر الزيجات عبر "استثناءات شرعية" أو تُسجَّل بشكل غير رسمي. كما أن الحملات التوعوية الحالية تفتقر إلى الاستهداف الفعّال، وتبقى سطحية ولا تلامس الجذور الثقافية والاقتصادية للظاهرة.

خامسًا: حول الحلول الممكنة:

استنادًا إلى التحليل، فإن الحلول الفعّالة يجب أن تكون شاملة ومتعددة المستويات:

- **قانونيًّا:** تغليظ العقوبات على من يُزوّج قاصرًا، ومحاسبة المأذونين والآباء.
- **تعليميًّا:** جعل التعليم إلزاميًّا حتى سن 18، وتوسيع المدارس الثانوية في الريف.
- **توعويًّا:** تصميم برامج تستهدف الأسر والشباب معًا، وربط التوعية بالواقع الاقتصادي (مثل: كيف أن الزواج المبكر يُعمّق الفقر بدل أن يُخففه).

في الختام، يُستنتج أن زواج القاصرات في ليبيا ليس مجرد ممارسة فردية أو عرفًا اجتماعيًّا، بل هو مؤشرٌ على خللٍ هيكلي في النظام الأسري والاجتماعي، يعكس تآكل وظائف الأسرة الأساسية في ظل تفكك المؤسسات وضعف الحماية القانونية، ويُعيد إنتاج دورةٍ مُتكررة من الهشاشة التي تهدّد مستقبل الأجيال وتماسك المجتمع ككل.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

- وضع سياسة إعلامية تهدف إلى خلق وعي لدى أفراد المجتمع وذلك من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والإلكترونية من أجل توضيح أضرار الزواج المبكر، كذلك إنزال قصص صغيرة أو منشورات لإيصال فكرة خطورة الزواج المبكر إلى الفئات المستهدفة في الفئة العمرية (8-18)، بالإضافة إلى عرض مسلسلات اجتماعية تحكي عن مأساة فتيات تزوجن في سن مبكرة وما تلقينه من معاناة في حياتهن، وذلك من أجل توعية الشباب والشابات عن الآثار السلبية التي تنتج عن الزواج المبكر، وخصوصًا في فترة الحمل والإنجاب المبكر، بالإضافة إلى تبني برامج توعية للآباء والأمهات حول أضرار الزواج المبكر الصحية والاجتماعية والنفسية من قبل المتخصصين (أطباء، أخصائيين نفسيين، أخصائيين اجتماعيين). وتنفيذ حملات توعوية يتم التركيز فيها على توضيح العلاقة بين الفقر والزواج المبكر، والتي توضح أن الزواج المبكر قد يؤدي إلى الفقر، وتثقيف الفتيات والفتيان من خلال المناهج المدرسية بالصحة الإنجابية وكذلك وسائل تنظيم الأسرة.
- التعليم الإجباري إلى مرحلة معينة يكتمل فيها نمو الفتاة بيولوجيًا ونفسيًا وعقليًا.
- يجب على الدولة اتخاذ الاجراءات القانونية ضد أولياء أمور الفتيات الذي ن يخالفون القانون ويزوجون بناتهن قبل السن القانوني للزواج.
- معاقبة الأطراف الداعمة في الجريمة واتخاذ كافة الإجراءات القانونية الملزمة ضد من يخالف القانون سواء أكان المأذون الشرعي أو الأب أو الزوج باعتبارهم شركاء في جريمة زواج القاصرات.

قائمة المراجع:

1. إلهام أحمد عبد العزيز .(2023) .زواج القاصرات وأثره على الأمن الأسري والمجتمعي بالمنصورة. رسالة ماجستير غير منشوره، مصر.
2. حنان أحمد عثمان. (2022، سبتمبر). الزواج المبكر: المفهوم والأسباب والآثار .مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 25.
3. رؤوف حمدان رمضان .(2020) .الزواج المبكر وآثاره في محافظة كربلاء. رسالة ماجستير غير منشوره. العراق
4. زواج القاصرات في ليبيا: مجتمع يتجاهلها وتشريع لا يوفر لها الحماية والضمانات. (2023). استرجع من https://www.libyanlawandsocirty.org
5. زواج القاصرات وأثره على صحة المجتمع – حركة تحرير السودان. (2022). استرجع من https://sima.net

6. صالح الزين، وزينب الزهري .(1996) .قضايا في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا: أطر نظرية وأسس منهجية وتطبيقية (الطبعة الأولى). بنغازي: منشورات جامعة بنغازي.
7. طلعت إبراهيم حسن، وكمال عبد الحميد الزيات .(1999) .النظرية المعاصرة في علم الاجتماع .القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
8. عادل عبد الكريم علي .(2005) .التغير الاجتماعي والعلاقات الخارجية للأسرة النووية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بنغازي.
9. عبد الخالق يوسف الختاتنة. (1997). تأخر سن الزواج لدى الشباب الذكور .مجلة الفكر العربي، بيروت، (العدد 87).
10. عبلة عبد الحريم محاسنة، وفواز جمدان روشيد العازمي. (2021). ظاهرة زواج القاصرات وتأثرها بالطبقة الاقتصادية: دراسة وصفية نوعية .*مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية*.
11. عبير محمد سرور. (2016). زواج القاصرات في الأسرة الريفية المُهجرة .*مجلة جامعة دمشق، المجلد 32.(2)*
12. فضيلة سالم سعيد احديد. (2021، ديسمبر). ظاهرة زواج القاصرات: الأسباب والآثار .*المؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب، جامعة الزاوية*.
13. المجلس الأعلى للسكان .(2017) .*دراسة زواج القاصرات في الأردن* .استرجع من http://www.hpc.org.jo
14. محمد الجوهري، مصطفى الخشاب، سعيد إسماعيل علي، كمال دويدار، عبد الباسط عبد المعطي، مصطفى سويف، ووجيه أبو ذكري .(1998) .علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية (الطبعة الأولى). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
15. مصطفى الخشاب .(1981) .دراسات في علم الاجتماع العائلي .بيروت: دار النهضة العربية.
16. مصطفى حمد أحمد، سامية عبد السميع هلال، وعبد الصمد محمد علي .(2019) .دراسة اجتماعية لظاهرة الزواج المبكر بريف محافظة أسيوط.
17. اليوم السابع. (2022). دراسة ترصد التداعيات السلبية الناتجة عن زواج القاصرات. استرجع من https://www.youm7.com